

تقرير الرصد السياسي^٣

العدد 2، شباط/فبراير 2017

إعداد: إيناس خطيب

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وبتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)
mada@mada-research.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصوي - فردان
ص. ب.: 11.7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت - لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)
فاكس 1 814193 (+961)
ipsbeirut@palestine-studies.org

قائمة المحتويات

- 3 أولاً: التشريعات العنصرية
- 3 ثانياً: السياسات العنصرية / التمييزية
- 5 ثالثاً: التحريض على الفلسطينيين في إسرائيل
- 6 رابعاً: ممارسات عنصرية شعبية ضد الفلسطينيين في إسرائيل

أولاً: التشريعات العنصرية

قدم وزير الصحة يعقوب ليتسمان من الحزب اليهودي المتدين "يهودت هتوراه"، تحفظاً على [قانون منع الأذان](#)، إذ دعا إلى تعديل القانون ليلائم مطلب الأحزاب الدينية اليهودية بأن لا يطال هذا القانون الكنس التي تستعمل مكبرات الصوت للإعلان عن دخول يوم السبت وانتهائه، وقصر تطبيقه على المساجد فقط. وقد دعمت اللجنة الوزارية للتشريع في الثاني عشر من شباط/فبراير الصيغة المعدلة المقترحة من الوزير.

قدمت العضو في الكنيست عن "البيت اليهودي"، [شولي معلم رفائيلي](#)، في السادس والعشرين من شهر شباط/فبراير اقتراح قانون يقضي بأن تدفع الجمعيات الأهلية الممولة من حكومات أجنبية رسوماً مالية من أجل الحصول على معلومات من المؤسسات الحكومية، وهي معلومات كانت تحصل عليها مجاناً بموجب قانون حرية المعلومات. وقد أدرجت في الاقتراح رسماً بمبلغ 20 شيكلاً (ما يعادل \$5.5) لكل وثيقة تطلبها الجمعية. وبحسب المعايير التي وردت في اقتراح القانون، فإن الجمعيات التي ستتضرر من هذا الاقتراح هي الجمعيات الحقوقية والجمعيات التي تنتقد السياسات الإسرائيلية، وخصوصاً المؤسسات الفلسطينية الفاعلة في المجتمع العربي. وقد أشارت رفائيلي إلى أن هدف القانون المقترح هو منع تمويل هذه الجمعيات من الضرائب التي يدفعها المواطن الإسرائيلي الذي يتضرر، برأيها، من عمل هذه الجمعيات.

ثانياً: السياسات العنصرية / التمييزية

كشف [تقرير](#) أعده "مركز الأبحاث والمعلومات" في الكنيست، أن وزارة الرفاه تميّز ضد الفتيات الفلسطينيات مواطنات إسرائيل لدى تقديمها المساعدات المالية لـ "فتيات في خطر" (هن فتيات عازبات تتراوح أعمارهن ما بين 12-25 سنة يقمن بتصرفات تعرض حياتهن للخطر). فقد جاء في التقرير أن الوزارة تخصص لكل فتاة يهودية "في خطر" مبلغ 76 ألف شيكل (20 ألف دولار) سنوياً، بينما تخصص مبلغ 45 ألف شيكل (12 ألف دولار تقريباً) سنوياً للفتاة الفلسطينية "في خطر"، أي أن ما تحصل عليه الفتاة الفلسطينية يقل بنسبة 40% عما تحصل عليه الفتاة اليهودية. ويظهر في التقرير أن 85% من مديري أقسام الرفاه في السلطات المحلية يؤكدون أن الخدمات التي تقدم للفتيات الفلسطينيات "في خطر" لا يكفي لتغطية احتياجات هؤلاء الفتيات.

كما يتطرق التقرير أيضاً للخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة من خلال العيادات المحلية، فيكشف أن جهاز الصحة لا يوفر أي برامج لخدمة الفتيات الفلسطينيات "في خطر".

وفي [رياض الأطفال](#) التابعة لمنظمة "نعمات"، التي تعنى بشؤون الطفولة، مُنعت مساعدات الحاضنات من التحدث بالعربية بالقرب من الأطفال حتى إذا كن في استراحتهن اليومية. وجاءت هذه التعليمات على لسان المفتشة المسؤولة في رياض الأطفال، التي عللت هذا المنع بأن التحدث بالعربية سيخلق تشويشاً في عقول الأطفال. وقد اشتكت إحدى الأمهات التي شهدت هذه الحادثة وذكرت أن المفتشة طلبت مرتين من مساعدة عدم التحدث بالعربية حتى عندما كانت تتحدث بالهاتف. وعندما سئلت المفتشة عن هذا الأمر، أجابت أن هناك تعليمات ألا تتحدث المربيات والمساعدات بأي لغة غير العبرية بالقرب من الأطفال. واعتبرت الأم أن هذا الأمر غير معقول، لأن الأطفال يسمعون أكثر من لغة عند انتهاء دوامهم في الروضة، مضيفاً أن هذه التعليمات مبنية على العنصرية، على ما يبدو، وليس على قواعد التربية السليمة.

قرر [قسم الوصي العام](#) على أملاك الغائبين في وزارة المالية، بالاستناد إلى قانون أملاك الغائبين، أن يصادر التعويضات التي حصلت عليها السيدة رابعة علي سطل - وهي من مدينة قلقيلية في الضفة الغربية ومتزوجة من فلسطيني مواطن في إسرائيل - بعد أن توفي زوجها في حادث طرق. وتوظف إسرائيل قانون أملاك الغائبين، منذ عشرات السنين، كوسيلة "لإدارة" أملاك الفلسطينيين الذين هُجروا سنة 1948، لكنها المرة الأولى التي تستعمل فيها هذا القانون لمصادرة أموال تعويضات. إذ أعلن قسم الوصي العام أن السيدة رابعة "غائبة" بحسب القانون، بحيث أصبحت الدولة هي صاحبة التعويضات التي بلغت قيمتها 595 ألف شيكل (157 ألف دولار)، علماً بأن هذه التعويضات استحققتها السيدة رابعة بناء على قرار المحكمة في دعوى قضائية قدمتها ضد شركات التأمين.

وفي السابع من شهر شباط/فبراير، وبعد ثلاث سنوات من التداول، شطبت [محكمة العدل العليا](#) دعوى قضائية قدمتها "جمعية حقوق المواطن" ضد سياسات جهاز الأمن العام، الشاباك، المتمثلة في استدعاء ناشطين سياسيين عرب، يدور شك في ضلوعهم بنشاطات "تحريضية"، لتحقيقات غير رسمية تمس حرية التعبير عن الرأي والاحتجاج، وتمس حقهم في مسار قضائي عادل. أما سبب هذا الشطب، كما ذكر القاضي إياكيم روبنشتاين، فهو أن سياسات الشاباك وصلاحياته تغيرت خلال فترة تداول القضية. مع هذا، أوضح القاضي أن دعوة أشخاص للاستجواب (وليس للتحقيق) يجب أن يتم بعد استشارة المستشار القضائي

للشبابك، وذلك في حالة كون التحريض بعيداً عن الإرهاب والتجسس. كما يجب أن يُعلم الشخص المستجوب أن الاستجواب طوعي وليس قسرياً.

هدمت السلطات الإسرائيلية منزلاً في مدينة كفر قاسم. كذلك هدمت بلدية اللد منزلاً في حي السكة العربي في المدينة. وضمن مسلسل الهدم وتنفيذ مخطط ترحيل بدو النقب، أقدمت القوات الإسرائيلية، يوم الثامن من شباط/ فبراير، على هدم مبنيين في قريتي "وادي النعم" و"الزرنوق"، تعود ملكية أحدهما لامرأة مسنة في التسعين من عمرها. وتخطط السلطات الإسرائيلية عملية ترحيل سكان قرية "الزرنوق" إلى مدينة رهط. كما أرسلت السلطات الإسرائيلية قوات كبيرة إلى قرية "أم الحيران" لإزالة بعض المباني الجاهزة التي تبرع بها الناس للعائلات التي هدمت بيوتها في شهر كانون الثاني/يناير المنصرم.

ثالثاً: التحريض على الفلسطينيين في إسرائيل

صرح وزير الأمن، أفيغدور ليبرمان، في مؤتمر ميونخ للأمن أن على "العرب في إسرائيل" الانتقال إلى ولاية السلطة الفلسطينية؛ وبحسب منطقته، فإنه لا يعقل أن توافق إسرائيل على قيام دولة فلسطينية لا يقطنها أي يهودي، بينما يصل تعداد الفلسطينيين مواطني إسرائيل إلى 20% من مجموع السكان. ولا يكف ليبرمان، الذي يريد دولة إسرائيل من دون المواطنين العرب، عن تسويق فكرته هذه في جميع المحافل ومن على كل المنابر التي يدعى إليها، أكانت محلية أو دولية. وفي رد على تصريحات ليبرمان هذه، قال عضو الكنيست الدكتور يوسف جبارين إن ليبرمان إنما يدعو إلى طرد العرب أو جزء منهم وهو يختار، للمفارقة، أرض ألمانيا ليدلي بتصريحه هذا.

توجه "مركز عدالة" إلى وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحش) بالنيابة عن عائلة أبو القيعان بطلب فتح تحقيق بحادثة قتل المرابي يعقوب في القيعان، إذ أشارت المعلومات الجديدة إلى أن أفراد الشرطة أطلقوا النار عليه وقتلوه من دون أن يشكل خطراً عليهم. وأعقب حادثة القتل، تحريض غلعاد إردان وزير الأمن الداخلي على المواطنين البدو في النقب وعلى القيادات العربية. وجاء في الطلب الذي تقدم به "مركز عدالة": "منذ البداية قلنا إن تصريحات الشرطة والوزير إردان، فيما يتعلق بما حصل في أم الحيران، كاذبة وتحريضية. وبناءً على الأدلة في المنطقة، وعلى عدد من الفيديوهات المسجلة، يتبين بوضوح أن مركبة يعقوب أبو القيعان تسارعت بعد تعرضه لإطلاق النار، الأمر الذي أدى إلى فقدانه السيطرة عليها. بناءً على ذلك، يجب على سلطات

التحقيق أن تحاكم الأطراف المسؤولة عن إطلاق النار على مركبة أبو القيعان. بالإضافة إلى ذلك، توجهنا مؤخراً إلى المستشار القضائي للحكومة بطلب فتح تحقيق ضد الوزير إردان بتهمة التحريض على العنصرية ضد المواطنين العرب، وذلك في أعقاب موجة الحرائق قبل شهرين وفي أعقاب أحداث أم الحيران في النقب".

وأظهرت [نتائج التحقيق الداخلي](#) للشرطة أن الحادثة في أم الحيران لم تكن عملية "إرهابية"، وإنما عبّرت عن فشل شرطيّ ذريع، فضلاً عن قيام أفراد الشرطة بإطلاق النار على بعضهم بعضاً. ومع ذلك، فإن نتائج التحقيق هذه لم تمنع وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، من الاستمرار في التحريض ضد المواطنين العرب البدو في النقب، إذ قال في خطاب ألقاه في الواحد وعشرين من شهر شباط/فبراير، أمام أفراد الشرطة في مدينة بئر السبع، "[...] علينا تعزيز قوات الشرطة وتشجيعها ضد المخيلين بالقانون [...]". وكان الوزير إردان قد قاد موجة التحريض على المرحوم يعقوب أبو القيعان فور مقتله، عندما وصفه بـ "الإرهابي" الذي ينتمي إلى تنظيم "داعش"، معتبراً أن علاقات الدولة مع البدو العرب لم تعد جيدة كما كانت في الماضي (انظر: تقرير الرصد السياسي لشهر كانون الثاني 2017).

ومن ناحية أخرى، لم يبدِ القائد العام للشرطة، [روني الشيخ](#)، أي أسف على تصريحاته التحريضية والكاذبة ضد أبو القيعان. فعندما سئل إذا ما كان قد تسرع هو والشرطة في الحكم على أبو القيعان والإعلان عن الحادث بصفتها "عملية إرهابية"، أجاب: "قلنا للجمهور ما كنا نعرفه في وقت معين، ويجب تقويم أفراد شرطتنا على أساس ما عرفوه في ذلك الوقت".

رابعاً: ممارسات عنصرية شعبية ضد الفلسطينيين في إسرائيل

في التاسع من شهر شباط/فبراير اعتدت مجموعة من اليهود على الشاب [معان عامر من كفر قاسم](#) في مدينة بيتح تكفا بعد أن سمعوه يتحدث بالهاتف باللغة العربية، وبعد انتشار معلومات عن عملية إطلاق رصاص على المارة في المدينة. ويقول معان إن المعتدين شتموه بعبارات عنصرية ثم انهالوا عليه بالضرب، ويضيف أنه نجا بأعجوبة. وعلم أن [الشرطة لم تحقق](#) في ملابس المعتدين ولا مع المعتدين حتى بعد مرور أيام على الحادثة.

وفي مدينة رحوفوت ألقى الإسرائيلي [إيغور كبلون](#) الحجارة على عمال عرب في إحدى ورش البناء في المدينة وهدد بحرقهم. وقدم المدعي العام دعوى قضائية ضد كبلون. وبحسب تقرير الشرطة، فإن كبلون اعتدى على العمال العرب وهو يحمل زجاجة حارقة؛ وصرح المتهم خلال استجوابه "أنه ضاق ذرعا بالحكومة وسياستها"، وأنه "يجب وضع حد لقضية العرب"، وأن "سيطرتهم تثير حنقه"، وأنه كان يرغب "في كسر أسنانهم".

قام ثلاثة من [مشحعي فريق "بيتار أورشليم"](#) لكرة القدم بالاعتداء بالضرب على عاملين عربيين في شهر كانون الثاني/يناير 2017. وبحسب أقوال الشرطة فإن الثلاثة، وبعد انتهاء لعبة كرة قدم بين فريقي "بيتار أورشليم" وفريق "أبناء سخنين" جرت على ملعب "طيدي" في القدس، قاموا بالاعتداء الجسدي العنيف على العاملين العربيين، اللذين اضطررا إلى تلقي العلاج في المستشفى. وقد عقبته القاضية عند تمديد اعتقال المشجعين الثلاثة بالقول "إن سيماهم في وجوههم، إذ تظهر خطورتهم في الأعمال المنسوبة إليهم".